أوراق 8

فلسطينيّة

في السياسات الإسرائيليّة ودوائر صنعها:

قراءة في يوم الأرض، وانتفاضة القدس والأقصى، وهبّة الكرامة

أمير مخّول

تشرين الثاني، 2022

مدى الكرمل
المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية

أوراق فلسطينيّة 8

تشرين الثاني، 2022

في السياسات الإسرائيليّة ودوائر صنعها: قراءة في يوم الأرض، وانتفاضة القدس والأقصى، وهبّة الكرامة

أمير مخّول

كاتب وسياسيّ

هيئة التحرير: مهنّد مصطفى، وإيناس خطيب

التدقيق اللغويّ: حنّا الحاجّ

مسؤولة النشر والانتاج: إيناس خطيب

العنوان: همغينيم 90 حيفا

البريد الإلكتروني: mada@mada-research.org

رقم الهاتف: 04-8552035

مقدّمة:

تَسعى هذه الورقة إلى قراءة بعضٍ من نماذج تفكير مواقع اتّخاذ القرار الإسرائيليّة في ما يتعلّق بالفلسطينيّين العرب مواطني الدولة، وذلك ضمن استعراض تاريخيّ لهذه الدوائر، بدءًا من احتلال فلسطين الأوّل ونكبتها عام 1948، وصولًا إلى الحالة الراهنة، ولا سيّما ما بانَ مِن استنتاجات إسرائيل من هبّة الكرامة في أيّار عام 2021، الهبّة التي انطلقت على خلفيّة الأحداث التي انبثقت منها مواجَهاتُ حيّ الشيخ جرّاح في القدس المحتلّة، ومعركةُ سيف القدس التي بادرت إليها حركة المقاومة الإسلاميّة «حماس»، وتحوّلت مواجهة مخطَّط تهجير عدد من العائلات في حيّ الشيخ جرّاح إلى حدث إستراتيجيّ ذي أبعاد محلّيّة وإقليميّة وعالميّة.

تعتمد الورقة ثلاث محطّات مفصليّة تَلَت الحدثَ المفصليّ الجوهريّ الأكبر، أي النكبة (ودونما شكّ هي -أي المحطّات- مرتبطة بها ومن إسقاطاتها): يوم الأرض 1976؛ هبّة القدس والأقصى عام 2000؛ هبّة الكرامة عام 2021. لقد سبقها الحكم العسكريّ (1948 – 1966)، وهو المرحلة التأسيسيّة الأكثر تأثيرًا في بَلْوَرة ذهنيّة المؤسَّسة الصهيونيّة الحاكمة في هذا السياق. في المقابل، شكّلت فترة الحكم العسكريّ المرحلةَ التأسيسيّة للفعل الجماهيريّ العربيّ الفلسطينيّ المهزوم بهول النكبة، من الحفاظ على البقاء، إلى معركة إسقاط الحكم العسكريّ ومنظومته، وإلى معركة الدفاع عن الأرض واسترجاع الحقّ الفلسطينيّ وضدّ التهويد، وتبعتها معركة الهُويّة، وتلتها معركة القضيّة. لقد تزامنت كلّ مرحلة مع حالة فلسطينيّة أوسع بمراحل نهضتها ومراحل انتكاستها، كما تأثّرت بالحالة العربيّة، ولا سيّما في المرحلة الناصريّة. يأخذ هذا التقسيم للمراحل وطبيعتها في الاعتبار حقيقة أنّ التاريخ لا يجري على أساس معادلات ولا خطوط مستقيمة ولا منطق، وإنّما تتداخل مسيرة هذا الجزء من الشعب الفلسطينيّ في كلّ المراحل كما تتداخل المحاور، ولا يعني هذا أنّ الهُويّة -مثلًا- لم تتبلور إلّا في سنوات التسعين لا في يوم الأرض، ولا في أدب المقاومة والصمود والبقاء، ولا أنّ معركة الأرض توقّفت في يوم من الأيّام.

يتمحور المقال في كيفيّة صياغة السياسة الإسرائيليّة تجاه الفلسطينيّين في الداخل، وفي العقيدة التي تقف وراء صنع السياسات، والجهات التي تصوغها وتطبّقها، وذلك في عودة إلى عام النكبة عام 1948، وإلى مرحلة الحكم العسكريّ، مرورًا بيوم الأرض عام 1976، وهبّة القدس والأقصى عام 2000، والمرحلة الراهنة (ولا سيّما هبّة الكرامة عام 2021)؛ إذ نجد اختلافات في سلوك الدولة.

لقد عكست الأحداث المفصليّة المذكورة تحوّلات في الذهنيّتين المتصادمتين؛ ذهنيّة الهيمنة والضبط الاستعماريّ الإسرائيليّ، وذهنيّة الضحايا أي الفلسطينيّين. وبالإمكان النظر إلى ذلك من منظار مجْمَل الصراع الفلسطينيّ مع المشروع الصهيونيّ وأثره على طرفَيْه المباشرَيْن. ليس ثمّة من تحوّل إسرائيليّ في هذا الصدد مفصول عن التحوُّلات بين الفلسطينيّين، وما مِن تحوّلات فلسطينيّة في الداخل مفصولة بالمطلق عن التحوّلات في دولة إسرائيل.

تقوم المراكز البحثيّة الإسرائيليّة المعنيّة بقضايا الأمن القوميّ بالتركيز على قراءة التحوّلات بين هذا الجمهور، لكن بما لا يقلّ عنه باستشراف الحالة المستقبليّة. قد يكون ذاك لأنّ هذه المعاهد هي جزء من صناعة السياسات الإسرائيليّة؛ سياسات الدولة الحاكمة لكلّ فلسطين وشعبها، كما أنّها تتمتّع بمنالية المعلومات من داخل مواقع اتّخاذ القرار، وبعضها شريكة ومتداخلة فيها. يحاول هذا المقال قراءة التحوُّلات، ويسعى إلى الدفع نحو اعتماد القراءات والتحليلات الاستشرافيّة، لِما في ذلك من إمكانيّة لتوقُّع ما تخطّطه الدولة من سياسات عميقة الأثر والتعاطي معه أو مواجهته أو التأثير فيه سعيًا لتغيير مساره قبل أن يَحْدث. كذلك ثمّة اختلاف في المواقع؛ فالمتحكّم بكلّ فلسطين وشعبها -أو كما تطلق عليه منظّمة العفو الدوليّة «النظام الجامع»-[1] يمتلك القدرة البنيويّة على الرؤية الشاملة، بينما مَن يقع تحت السيطرة والتشتيت يتعذّر عليه ذلك أحيانًا. أضف إلى هذا أنّ الفلسطينيّين في إسرائيل ليسوا صنّاع سياسات،

1. منظّمة العفو الدوليّة. (2022، شباط). **نظام الفصل العنصريّ (أَپَرْتْهايْد) الإسرائيليّ ضدّ الفلسطينيّين: نظرة على عقود من القمع**.

وليسوا كيانًا دولانيًّا سياديًّا، بينما لديها هيئات كيانيّة بمفهوم التنظيم الذاتيّ، غير أنّها تدرك مثلًا أنّ مواجهة مسألة مثل سطوة منظومة الجريمة وتداخُلها مع سطوة الدولة أو المشاريع التفتيتيّة تتطلّب منها تفكيرًا ومتابعة وفعلًا للمدى الطويل، ولا تكفي إستراتيجيّات ردّ الفعل رغم جدواها وجدارتها ولا يُستهان بها. هناك مشاريع كفاحيّة طويلة الأمد في تاريخ هذا الجزء من المجتمع الفلسطينيّ، مثل معركة الأرض بلوغًا إلى يوم الأرض وتواصلها، ومعركة التعليم وإنشاء هيئة تتابعها منذ أربعة عقود، ومعركة العودة والمهجَّرين في سنوات التسعين، وكلّها ليست من باب ردّ الفعل فحسب، بل تندرج في سياق الفعل الهادف الذي يأخذ بالحسبان أنّها تحدّيات لا يمكن قياسها بإنجاز الهدف، بل بالسير نحوه بالوتيرة الممكنة، وتقاس إستراتيجيًّا. هذا يعني أنّ تجربة الفلسطينيّين في الداخل تتضمّن أنماطًا ونماذج مختلفة للفعل السياسيّ الجماهيريّ، ولا تنحصر في إستراتيجيّة جماهيريّة واحدة.

في المرحلة الراهنة، يقف الفلسطينيّون وحركاتهم ونُخَبهم السياسيّة أمام نتائج أوّليّة لتحوّلات عميقة في بنْيتها وفي علاقتها بالدولة ومع قضيّة فلسطين، والتعبير الأكثر بروزًا -وهو ليس الوحيد- انضمام حزب عربيّ إلى الائتلاف الحاكم في «الدولة اليهوديّة» لا من باب المناورة، وإنّما من باب الفكر السياسيّ المتناسق.

تستشرف هذه الورقة استشرافًا أوّليًّا بعض معالم ما سيكون مستقبَلًا، وطبيعة التحدّيات التي ستواجه المجتمع الفلسطينيّ في الداخل في المستقبل.

بعضٌ من المفاهيم

يعتمد المقال استخدام مفهوم «الدولة» لا الحكومة، لأنّ «روح الدولة» المنبثقة من روح المشروع الصهيونيّ في فلسطين هي الطاغية على كلّ المنظومات الحاكمة سواء في ذلك التنفيذيّة والتشريعيّة والقضائيّة، والثقافيّة، والاقتصاديّة والاجتماعيّة والتربويّة، هذه الروح هي المميِّزة لتعامل كلّ الأجهزة ضمن المنظومة الواحدة المتناغمة وإن لم تكن منسَّقة مباشرةً. في ذلك أيضًا مؤشّر إلى أنّ دوائر اتّخاذ القرار في هذا الصدد لا تخضع للحكومة والوزارات ولا للقضاء، بل لها مساحة تحرُّك قانونيّة وإجرائيّة إداريّة تضعها أحيانًا فوق القانون، ولا سيّما بفضل حالة الطوارئ المتجدّدة إجرائيًّا والثابتة فعليًّا،[2] وهذا ليس بالأمر الجديد، بل يعود إلى طبيعة المشروع الصهيونيّ في فلسطين وجوهر دولة إسرائيل، سواء أكان ذاك في الفترات التي جرى فيها التعامل مع الفلسطينيّين على أنّ بقاءهم نتج عن خطأ خلال العام 1948، وأنّ وجودهم مؤقّت، وسيُطرَدون أو سيرغبون بترك البلاد؛ أَمْ كان في مراحل التسليم الأولى بأنّ بقاءهم عصيّ على الحلّ بالطرد الجماعيّ، ثمّ بالتسليم بأنّهم باقون وأنّ نضالاتهم انتقلت من البقاء بمفهومه البسيط إلى المطالبة بالمساواة ومن ثَمّ المطالَبة بالحقوق، بلوغًا إلى عدم القدرة على تحجيم دَوْرهم على مستوى الشعب الفلسطينيّ، والانتقال من وعي الهُويّة بمفهوم الانتماء إلى وعي القضيّة الواحدة. وهو ما عبّرتْ عنه، في أيّار عام 2021، القياداتُ الميدانيّة الفعليّة للحراكات وإدارة المواجهات، أي الأجيال الشابّة وحراكاتها التي ظهر العديد منها في حالة تباعُد عن الأطر والقيادات السياسيّة الأكثر ثباتًا من حيث طبيعة تنظيمها ودَوْرها، وهذا من شأنه أن يلقي بتبعاته على مُجْمَل المسيرة المستقبليّة للفلسطينيّين مواطني إسرائيل، ولا سيّما أنّ التيّار الذي شارك في الائتلاف الحكوميّ الإسرائيليّ أعلن على الملأ، من باب الفكر السياسيّ المتكامل، توجُّهًا قائمًا على فكّ الارتباط بالقضيّة الفلسطينيّة ومع الموقف من طابع إسرائيل بصفتها «دولة يهوديّة ودولة الشعب اليهوديّ»

2. موراني، ميسانة. (2021، آب). حماية حقوق الإنسان في حالات الطوارئ: قراءة في أداء المحكمة العليا في بداية أزمة الكورونا. حيفا: عدالة.

من أجل المكاسب النفعيّة للمواطنين الفلسطينيّين.[3] مثل هذا التحدّي، الذي يقع في محوره طابع مسيرة الفلسطينيّين وحركاتهم الوطنيّة، لا بدّ أن ينعكس في ثنائيّة سياسة الدولة التي ترى فيه فرصة «لتشجيع الاعتدال في المنطقة»[4] بالتوجّه القائم على «السلام الاقتصاديّ» والتطبيع الإقليميّ والداخليّ، أو بتصعيد ملاحَقة التيّارات الوطنيّة الناشطة الحزبيّة وغير الحزبيّة. وأكّد هذا السعيَ أيضًا رئيسُ القائمة العربيّة الموحَّدة، وذلك حين أعلن أنّ أعضاء قائمته في الكنيست ارتكبوا خطأً حين لم يصوّتوا لصالح «اتّفاقيّات أفراهام»، وأنّ قائمته حاليًّا قد «تحرّرت من القيود» في هذا الصدد وسوف تصحّح خطأها.[5] التوجُّه الإسرائيليّ في هذه المسألة يندرج كذلك في إطار الأنماط الثابتة ونسق التفكير السياسيّ المكرّر، إذ حين تتّجه إسرائيل نحو «سلام اقتصاديّ» متجاوزٍ قضيّة فلسطين، فإنّ ما يوازيه داخليًّا هو «سلام اقتصاديّ» قائم على منظور نفعيّ سياسيّ دون الارتباط بقضيّة فلسطين.

على الرغم من التحوُّلات التي طرأت في العقود الأربعة الأخيرة على دَوْر الدولة كظاهرة عالميّة، ولا سيّما تلك التي تزامنت مع هيمنة النيولبراليّة والعَوْلَمة، بقيت وظيفة الدولة الحُكم وتمثيل المصالح ولم تتغيّر، بل تعزّزت في ظلّ طوارئ الكورونا وتعاظُم دَوْر الدول وتعاظُم توقُّعات المواطنين منها. في ما يتعلّق بإسرائيل، توجُّهاتها وسياساتها تجاه الفلسطينيّين المواطنين فيها لم تتراجع، بل زادت تدخُّلًا على النقيض من الجانب المعلَن من النيولبراليّة، التي تعتمد على انسحاب الدولة من المجتمع المدنيّ والاقتصاديّ.

لماذا البحث في كيفيّة بَلْوَرة السياسات؟

ثمّة أبحاث عديدة تطرّقت إلى دوائر صنع السياسات الإسرائيليّة تجاه الفلسطينيّين العرب الذين بقوا في وطنهم في حدود الدولة التي أقيمت على أنقاضه. هناك شبه توافق بشأن مواقع اتّخاذ القرار، وفي المُجْمَل في الإمكان أن يُطْلَق عليها دوائر فوق حكوميّة، لأنّها حدّدت سياسات الحكومة في العَقدَيْن الأوّل والثاني من عمر الدولة وليس العكس. وهناك مَن وصف السياسات بأنّها عقيدة عُلْيا شفويّة أو غير مكتوبة.[6]

تدور هذه الدوائر المقرِّرة بغالبيّتها في عدد محدَّد من المَحاور مثل الديمجرافيا والأرض والضبط، بينما يواجه الفلسطينيّون هذه السياسات بالأساس بعد أن تكون في مرحلة المردود والإنجاز بالنسبة لإسرائيل؛ إذ إنّ مجتمع الضحايا ونُخَبه في الغالب لا يرَوْن المنظومة بكاملها وشموليّتها، بل يرَوْن إحدى أدواتها، وهنا يختلف السياق والقدرة على قراءة السياسات. قد يكون هذا من باب «التعمية»[7] بوصفها إستراتيجيّة تشتيت الفلسطينيّين وتفريغهم من مَواطن قوّتهم، وحصريًّا تفريغهم من القدرة على رؤية الواقع كما هو وتحليله ورؤية أذرع المنظومة ووجهاتها، بينما تتيح إستراتيجيّة التعمية للطرف المسيطر والمستعمِر أن يتحكّم بكلّ حدود رؤية الأطراف، في حين أنّ هناك من يشير إلى مشكلة ذاتيّة جوهريّة في مقوّمات القراءة الاستشرافيّة، وهي غياب أو تغييب الأرشيفات الفلسطينيّة لدى المؤسّسات القياديّة الإسرائيليّة، وهو ما يَحُول دون القدرة

3. WashingtonInstitute. (2022, February 11). **Knesset Member Mansour Abbas Addresses The Washington Institute (Original Audio)** (Video). YouTube.

4. رئيس حكومة إسرائيل (@IsraelPM). (2021، 16 أيّار). **بثّ مباشر: رئيس الحكومة نتنياهو، وزير الأمن چانتس، ورئيس الأركان كوخافي في تصريحات مشتركة للإعلام** (فيديو). يوتيوب.

5. المصدر السابق.

6. بويمل، يئير. (2006). مبادئ سياسات التمييز تجاه العرب في إسرائيل 1948-1968. **قراءات في ولادة إسرائيل** («عيونيم بِتْكومات يِسْرائيل»)، 16. ص 412. [بالعبريّة].

7. سعدي، أحمد. (2020). **الرقابة الشاملة: نشأة السياسات الإسرائيليّة في إدارة السكان ومراقبتهم والسيطرة السياسيّة تجاه الفلسطينيّين** (ترجمة الحارث محمد النبهان). الدوحة: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات.

على اعتمادها كأساس لقراءة مقارِنة أو قراءة تاريخيّة للماضي والحاضر ونحو المستقبل.[8] أمّا في ما يخصّ يوم الأرض، فهو الحدث الجماهيريّ المفصليّ الوحيد الذي سعى منظّموه إلى توثيقه آنذاك في «الكتاب الأسود عن: يوم الأرض 30 آذار 1976»،[9] مع الاختلاف بين التوثيق والأرشيف.

العقيدة الأمنيّة الإسرائيليّة مُدمَجة في كلّ مَرافق صنع السياسات، وكثيرًا ما تَعتمد أنماطًا محدَّدة ومكرَّرة تُطبَّق في مواقع مختلفة ومَناحٍ عديدة وإن بدا أنّه لا علاقة بينها، سواء أكان ذلك -على سبيل المثال- في بنْية جدار الفصل العنصريّ الاحتلاليّ، أَمْ في اختيار مَواقع المستوطنات، أَمْ في الحاجز والرقابة، أَمْ في الترويض وهندسة الوعي السياسيّ وهندسة النُّخَب لدى الخاضعين لسيادتها وغير ذلك.

كذلك هو الشأن في سجون الاحتلال وتعاملها مع الأسرى الفلسطينيّين. هناك يتحوّل الأسير، إن أراد، إلى مُراقِب جيّد لكلّ ما يحدث مِن حوله، وهذا يساعده في التمكّن من معاينة صنع السياسات وإدراك كنهها، حيث تعمل سياسة التعمية بتسارع أكبر، إلّا أنّها تبقى مكشوفة أكثر نظرًا لضيق الحيّز وتبيان ما يتضمّنه. فعلى سبيل المثال لا الحصر، بالإمكان الإشارة إلى نقاط تَشابُه بين دَوْر منسّق شؤون الحكومة في المناطق المحتلّة عام 1967 والمتعارَف عليه فلسطينيًّا باسْم «المنسّق»، وضابطِ الاستخبارات المركزيّ في السجون، وَ«التنسيقِ الأمنيّ» والمسعى لإملاء سياسة هندسة النُّخَب في السجون، بل حتّى هنالك تشابُه بين التعامل الاحتلاليّ مع كلّ حقّ يحصل عليه الفلسطينيّ على أنّه امتياز أسيرًا كان أَمْ عاملًا يريد تصريح عمل أَمْ رجل أعمال يريد الاستيراد، وحتّى معيار الحصّة النسبيّة التي يحصل عليها الأسير تُعادِل الحصّة النسبيّة للفرد في غزّة من الموادّ الغذائيّة التي توردها إسرائيل إلى غزّة التي تحاصرها. لكن الأمر الجوهريّ المعمول به هو منظومة الرقابة وهندسة النُّخَب لتَكُون خاضعة لقواعد لعبة يمليها السجّان أو المستعمِر.

إنّ نسق التفكير والفهم الثابت، لدى المنظومة الإسرائيليّة المتكاملة والمتشابكة، يجعلها مكشوفة، كما أنّ التحقُّق من وجود عقيدة ونمط تفكير يتكرّران ويعودان على نفسيهما يشير إلى وجود نماذج سياسية إسرائيليّة يجري تطبيقها في المستويات المختلفة تنطلق من «روح الدولة» والعقيدة التي لا تعتمد الصدفة، بل تأخذ في الحسبان الحالةَ القصوى التي من الممكن أو المحتمل أن تحصل والتحدّيات التي تحملها، بينما يتيح إدراكُ نسق عملها في سياق معيّن إدراكَه في سياقات أُخرى، وذلك نظرًا لتشابه أنماط عملها مع نموذج وأنماط صنع السياسة الإسرائيليّة المستعرِبة، تجاه كلّ فلسطين وشعب فلسطين أينما كان في فلسطين.

الهيئات والدوائر فوق الحكوميّة والتطبيق الذي يسبق التشريع

يُعتبر كتاب المحامي صبري جريس «العرب في إسرائيل» من أوائل المساعي لتبيان كيفيّة عمل الجهاز الإسرائيليّ وتحليل بنْية المنظومة الحاكمة وصناعة السياسات، بالتركيز على الأسس القانونيّة التي قامت عليها إسرائيل بعد أن ورثت من جهة قوانين الانتداب البريطانيّ، ومن الجهة الأخرى بعد أن سلبت وطنًا كاملًا بكلّ خيراته من شعب فلسطين العربيّ. وبات الحكم العسكريّ هو المنظومة الحاكمة للعرب.[10]

بينما يرى نور مصالحة أنّ فكرة الترانسفير متجذّرة في المشروع الصهيونيّ، وتحوّلت من فكرة إلى خطّة ومشروع وتنفيذ، ولم تتوقّف عند العام 1948 وقيام دولة إسرائيل بل باتت في روح سياساتها وضمن

8. بشير، نبيه. (2006). **يوم الأرض ما بين القوميّ والمدنيّ - سيرورة وتحوُّل**. حيفا: مدى الكرمل – المركز العربيّ للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة. ص 13-14.

9. اللجنة القطْريّة للدفاع عن الأراضي العربيّة في إسرائيل. (1976). **الكتاب الأسود عن: يوم الأرض 30 آذار 1976**. حيفا: مطبعة الاتّحاد التعاونيّة.

10. جريس، صبري. (1966). **العرب في إسرائيل**. حيفا: مطبعة الاتّحاد.

مخطَّطاتها،[11] تمحوَرَ كتاب أحمد سعدي في السياسات القائمة على الضبط والرقابة بكلّ جوانبها،[12] لتشكّل الاجتهادات الثلاثة أساسًا قويًّا لفهم جوهر إسرائيل وسياساتها ونظامها القضائيّ.

منذ العام 1948، انطلقت السياسات الإسرائيليّة من مفهوم أنّ وجود نحو 160 ألف عربيّ في الحدود التي سيطرت عليها الدولة هو وجود مؤقّت إلى حين التخلّص منه بالطرد في أوّل ظرف مُؤاتٍ. وكانت السياسات المنبثقة عن هذه الفرضيّة الأساسيّة قد قضت بتجميعهم قَدْر الإمكان في أماكن محدَّدة وتخوم مناطق لا يحقّ لهم الانتقال منها دونما تصريح من الحاكم العسكريّ. ولهذا الغرض اعتمدت الدولة المُقامة منظومة متشعّبة ومتكاملة من الضبط والمناطق المغلقة ومناطق تدريبات عسكريّة، وكان أحد أهمّ التجلّيات لذلك هو البنْية القانونيّة للقضاء على أيّة إمكانيّة لتغيير الوضع القائم، أو عودة اللاجئين، أو الطعن بقانونيّة ما قامت وتقوم به. وكذلك استهدفت بنْيةَ هؤلاء السكّان الذين باتوا مجموعة منكوبة مستضعَفة وغير مرغوب فيها، وجاء قانون «الحاضر غائب» ليضع حدًّا قانونيًّا لعلاقة هؤلاء السكّان بأراضيهم وممتلكاتهم الفرديّة والجماعيّة، التي تقع في ملْكيّتهم وملْكيّة مَن باتوا لاجئين في الشتات أو لاجئين بقوا في الوطن وباتوا في مرحلة لاحقة يُطْلَق عليهم «المهجَّرون».

في حين أنّ «اللجنة المركزيّة للأمن» هي الهيئة التي أُحيطت بالسرّيّة، وهي الإطار الذي أقرّ القرارات التنفيذيّة الحاسمة بشأن العرب، فإنّ «لجنة مَپَاي للشؤون العربيّة» هي التي تُمْلي على الحكومة ما ترتئيه. وهي الهيئة الأكثر أهمّيّة والتي بثّت في كلّ الجوانب المتعلّقة بالعرب في إسرائيل، وفي مسألة السياسات والتعامل الذي يُطلَب إلى مؤسّسات الدولة اعتمادُه. إلى ذلك ينضاف الشاباك، والحاكم العسكريّ، ومستشار الشؤون العربيّة في مكتب رئاسة الحكومة، والمستعربون الذين بلغ عددهم نحو مئتين وجرى تعيينهم في الوزارات ومكاتبها وكانوا بمثابة مستشاري الشؤون العربيّة في الوزارات، ودَوْرهم الاطّلاع على كلّ المعاملات مع العرب ومَهْما كانت ليشمل -في ما يشمل- تعيين موظَّف أو عامل في مصنع نسيج أو ساعي بريد أو موظّف صيانة وبوّاب في مدرسة (انظروا جريس، وسعدي، وبويمِل، ومصالحة)، كما كانت الهستدروت بقيادة مَپَاي من أهمّ مواقع اتّخاذ القرار وتطبيق السياسات بشأن العرب.[13]

تميّزت السياسة بمركزيّتها وبشموليّتها؛ فمقابل كلّ إجراء على الأرض سُنَّت له قوانين ملائمة، أي إنّ السياسة المنبثقة عن إستراتيجيّات الدولة قد طُبِّقت وبناء على تطبيقها سُنَّت القوانين التي تجيز ما قامت به وتثبّته وكذلك تتيح مواصلته، ليصبح هامش فعل من باتوا مواطنين هو إجراءات الإجراء، على الصعيد الفرديّ لا الجماعيّ. بناءً عليه، تؤكّد الوقائع التاريخيّة والعلاقة بين السياسة الصهيونيّة والقانون أنّه بدءًا من قانون «الحاضر غائب» (قانون أملاك اللاجئين) ولغاية قانون القوميّة لم يَحْدث أن تغيّرت هذه القاعدة والمعادلة التي قامت على التطبيق أوّلًا ثمّ التشريع المناسب، ولم يتغيّر جوهر إسرائيل وسياساتها التي بُنِيت على أسس ثابتة.

على الرغم من أنّ الأحزاب الصهيونيّة الحاكمة اليوم لا تندرج ضمن الأحزاب المؤسِّسة والتي قادت المرحلة التأسيسيّة للدولة ولسياساتها تجاه العرب، ففي هذا تأكيد على أنّ سياسات الدولة والمشروع الصهيونيّ أبعد من أن يجري حصرها في تيّار محدَّد.

على نحوِ ما ذُكِر آنفًا، اختيرت ثلاث محطّات تاريخيّة نظرًا للأحداث المفصليّة التي شهدتها، كما أنّ التباعد الزمنيّ بين الواحدة والأخرى يتيح مجالًا للمقارنة لا بين الأحداث المباشرة فحسب، بل كذلك يتيح بالأساس مجالًا لتبيُّن أثرها على السياسات اللاحقة وكذلك على وضعيّة الجماهير العربيّة الفلسطينيّة.

11. Masalha, Nur. (1996). **An Israeli plan to transfer Galilee's Christians to South America: Yosef Weitz and "Operation Yohanan", 1949-53**. University of Durham: Centre for Middle Eastern and Islamic Studies.

12. سعدي، أحمد. مصدر سابق.

13. بويمِل، يئير. (2007). **ظلّ أزرق أبيض: سياسة المؤسّسة الإسرائيليّة وأنشطتها بين المواطنين العرب في إسرائيل - سنوات التكوين: 1958 – 1968**. حيفا: پَرديس. [بالعبريّة].

المقارَنة بين ثلاث مراحل: يوم الأرض؛ هبّة القدس والأقصى؛ هبّة الكرامة

شهدت كلّ مرحلة من المراحل الثلاث تحوُّلًا ملموسًا في الوعي السياسيّ الشعبيّ لدى الفلسطينيّين في إسرائيل، وكذلك في ممارسات الدولة تجاه شعبهم وتجاههم، بما في ذلك الممارسات التي أدّت إلى المواجهات أو التي نتجت عنها. لقد بانَت التحوُّلات عميقة في نمط تفكير الأجيال الناشئة التي تأثّرت بالحدث نفسه، سواء أكان ذاك بتفاعلها المباشر أَمْ بالحالة السياسيّة والثقافيّة والتوعويّة التي ظهرت. كذلك شهدت المراحل الثلاث تحوُّلات في دَوْر الحركة السياسيّة من الحزب الواحد إلى التعدُّديّة وحتّى التحوُّل الملموس في دَوْر الأحزاب وتماسكها الداخليّ ودَوْرها الجماهيريّ أيضًا ومراحل ازدهار العمل الحزبيّ ومراحل تراجعه. والحديث هنا هو بشأن الأحزاب والحركات البرلمانيّة وغير البرلمانيّة على السواء. وهناك نمط مختلف جوهريًّا جرى التطرُّق إليه آنفًا، هو انضمام حزب عربيّ إلى الائتلاف الحاكم في إسرائيل، وفي الإمكان كذلك الإشارة هنا إلى نجاح مشروع الدولة التفتيتيّ لِما أَطلق عليه الفلسطينيّون وأدبيّاتهم «وحدة الصفّ الكفاحيّة». وإن كان العام 1976 وما تلاه قد شهد نهضة القوى الوطنيّة وانتصارها على المستويات الشعبيّ الجماهيريّ والبرلمانيّ والبلديّ، فإنّ الحالة الراهنة تنذر بانقلاب على تلك الحالة، وليس بالضرورة أن يكون هذا نتاج العام 2021، وإنّما بالإمكان النظر إليه من باب التحوُّلات التاريخيّة، ومن بين محطّاتها انتخابات بلديّة الناصرة عام 2013 والشروخ الاجتماعيّة الواسعة على مستوى النُّخَب وانقلاب النُّخَب ونشوء الجديدة منها التي لا تقبل بالرتابة النخبويّة التي كانت سائدة حتّى سنوات الثمانين من القرن الماضي، ولاحقًا، وتعمُّق الصراعات الداخليّة، وحالة الجريمة المنظَّمة، وغياب ملامح المشروع التحرُّريّ الفلسطينيّ العامّ، يوازيها التحوّلات في الطبقات الوسطى العربيّة الفلسطينيّة التي معظمها، لا جميعها، ترى أنّ مَرافق الدولة هي مساحتها وهامش تقدُّمها. ومن هذه الشرائح تلك التي تتّسع باستمرار -وإنْ بوتيرة بطيئة (حسب انطباعي) - والتي تراهن على البُعد الإسرائيليّ وحده، وها هي تطرح بديلًا حزبيًّا وسياسيًّا لِما ساد حتّى المرحلة الراهنة. في قراءة استشرافيّة، ينتقل أثر هذه التحوّلات إلى لجنة المتابعة العليا للجماهير العربيّة، وقد يضع هذه الهيئة التمثيليّة الكيانيّة وتركيبتها ونسقها القائمَيْن أمام تحدّيات وجوديّة وتراجع أدوات صنع المصداقيّة بين الجماهير الواسعة وشروخها وتعدّديّتها الهُويّاتيّة غير الجامعة.

ملاحظة: لا يسعى المقال إلى تغطية كلّ جوانب الأحداث المذكورة؛ إذ هناك العديد من الأدبيّات التي نُشِرت بصدد كلّ منها، بل يسعى إلى تناول سياسات الدولة والتعاطي معها.

1. يوم الأرض

يُعْتبَر يوم الأرض يومًا مركزيًّا من أيّام التضامن العالميّ مع الشعب الفلسطينيّ، وذلك بعد أن اعتمدته منظّمة التحرير الفلسطينيّة في العام 1978 بوصفه يومًا كفاحيًّا للشعب الفلسطينيّ. على الصعيد المحلّيّ، يجري إحياء هذه المناسبة بالأنشطة والمسيرات والإضرابات أحيانًا دونما انقطاع.

جاء إضراب الثلاثين من آذار عام 1976، الذي دعت إليه «اللجنة القطْريّة للدفاع عن الأراضي العربيّة في إسرائيل» (في ما يلي: اللجنة القُطْريّة)، تتويجًا لمرحلة تحضيريّة فريدة في نوعها، سواء أكان ذاك في التنظيم الشعبيّ أم في ما يمكن اعتباره المواجهة الكبرى مع الدولة وسياساتها في مصادرة الأراضي العربيّة. فضلًا عن هذا، كانت الروح الكفاحيّة قد تعزّزت بانتصار جبهة الناصرة الديمقراطيّة بقيادة توفيق زَيّاد، وبتحالف واسع برئاسة بلديّة الناصرة في العام 1975. وقد قام هذا الانتصار بدَوْر من الممكن اعتباره حاسمًا في قلب روح القرارات في اللجنة القُطْريّة للسلطات المحلّيّة العربيّة والتي حسمت عشيّة الإضراب بتأييده والتجنّد له، وذلك في سياق مواجهة مباشرة مع نفوذ الدولة وحكومتها وحزب العمل الحاكم في هذا الإطار الذي أسّسوه سعيًا ليكون ما يسمَّى «أداة ترويض سياسيّ» في مواجهة «التطرّف»!

كذلك تميّزت المرحلة بالوعي السياسيّ والإدراك العميق للسياسات الصهيونيّة تجاه المكان سواء أكان ذاك قبل قيام إسرائيل أَمْ بعدها. وإذا كانت الدولة الناشئة في فلسطين قد اعتبرت أنّ بقاء فلسطينيّين عرب فيها هو خطأ تاريخيّ ينبغي تصحيحه، ثمّ تراجعت عن هذا «التصحيح» اضطرارًا، فإنّ الذهنيّة الاستعماريّة لم تتغيّر، بل لاءمت نفسها للمراحل المختلفة. يذكر «الكتاب الأسود» (الذي أعدّته اللجنة القطْريّة للدفاع عن الأراضي العربيّة في إسرائيل) ما يلي: «لقد احتلّت إسرائيل أقسام الجليل التي لم تكن مخصَّصة للدولة اليهوديّة حسب قرار التقسيم، في سنة 1948 وضمّتها إلى إسرائيل بحقّ الفتح. وكانت المنطقة التي دخلت تحت الحكم الإسرائيليّ ذات أغلبيّة سكّانيّة عربيّة ولا تزال حتّى يومنا هذا. ولتغيير هذه الحقيقة يطرح حكام إسرائيل اليوم مسألة تنفيذ مشروع التهويد الصهيونيّ بأسماء مختلفة مثل "التطوير" وَ "توزيع السكّان"».[14]

عند الحديث عن يوم الأرض، لا ينحصر الأمر في أحداث الثلاثين من آذار عام 1976، والإضراب التاريخيّ والمواجهات وسقوط الشهداء، بل إنّ يوم الأرض -بخلاف الحدثَيْن المفصليَّيْن اللذَيْن سأتطرّق إليهما لاحقًا- هو مشروع كفاحيّ مخطَّط له، وكانت له بنْية متكاملة تجمع ما بين السياسيّ والشعبيّ وأصحاب الأراضي، وما بين المحلّيّ والقطْريّ، وسبقه عمل تحضيريّ توعويّ وتجنيد سياسيّ طويل استفاد من الحالة النهضويّة الفلسطينيّة العامّة وفي الداخل على نحوٍ خاصّ، في نشوء جيل جديد من المؤسّسات الشعبيّة والمنتخَبة والتي عبّرت عن طموح وتفاعل الأجيال الصاعدة (اتّحاد ولجان الطلّاب العرب؛ لجنة الطلّاب الثانويّين؛ اتّحاد الأكاديميّين...)، كما سبقته انتخابات بلديّة الناصرة وفوز جبهة الناصرة بقيادة توفيق زيّاد، أحدِ أبرز وجوه المقاومة السياسيّة وأدب المقاومة، ومن ثَمّ التحوُّل الجوهريّ في جولة انتخابات السلطات المحلّيّة العربيّة وجولة انتخابات الكنيست في أيّار عام 1977 (الجولتين اللتين جرتا متزامنتين)، وبداية انهيار الحضور الصهيونيّ الحزبيّ بين الجماهير العربيّة، وهو ما تعزّز بفضل سقوط حزب العمل (المعراخ) وصعود الليكود بجناحَيْه القوميّ الصهيونيّ والليبراليّ الصهيونيّ.

لقد بدأ الصدام قبل الحدث بأشهر عديدة، وذلك بالإعداد القاعديّ والتوعية والحشد المحلّيّ والقُطْريّ وتنظيم المتضرّرين وكلّ المعنيّين في لجان محلّيّة تحت نفس المسمّى تتكامل مع اللجنة القُطْريّة. لم يكن ذاك حدثًا عفويّ الانطلاقة، بل لقد جرى بإرادة وقرار مسبقَيْن، وضمن تحدٍّ وصدام مباشر مع مساعي المؤسّسة الصهيونيّة لمنعه.

يُشير رِئوڤين پاز، الأكاديميّ اليوم، والقياديّ في الشاباك سابقًا، ومؤسّس وَحدة البحث في التنظيم، إلى أساليب تعامل الشاباك مع الحزب الشيوعيّ، وبوضع الحزب طَوال سنوات عديدة «تحت رقابة الشاباك المشدَّدة»، وإلى أساليب التعامل مع نشطاء الحزب حتّى بداية الثمانينيّات باعتبارهم «خطرًا على الدولة»، بل إنّ الشاباك هو من أشار إلى رئيس الحكومة مناحِم بيچن، في شهر أيلول عام 1980، بمنع الحزب الشيوعيّ من تنظيم مؤتمر تمثيليّ لكلّ الحركات السياسيّة بين العرب في إسرائيل (مؤتمر الجماهير العربيّة)، ويضيف پاز أنّه ومع نهاية سنوات الثمانينيّات تحوّلت الحركة الإسلاميّة، بحسب المؤسسة الأمنيّة، إلى الجهة التي «تدفع باتّجاه التخريب والتآمر»، ولاحقًا تعاملوا مع حزب التجمّع الوطنيّ الدمقراطيّ على هذا الأساس أيضًا.[15]

كان قيام «لجنة المتابعة العليا للجماهير العربيّة في إسرائيل» (في ما يلي: لجنة المتابعة) الردّ السياسيّ التنظيميّ على حظر المؤتمر المذكور، لتصبح التنظيم المرجعيّ الكيانيّ الجامع لكلّ الحركة السياسيّة العربيّة بمختلف تيّاراتها وتنظيماتها، وهي التي تقود عمليّة إحياء ذكرى يوم الأرض سنويًّا، ولا سيّما بعد انحلال اللجنة القُطْريّة للدفاع عن الأراضي.

14. اللجنة القطْريّة للدفاع عن الأراضي العربيّة في إسرائيل. (أيلول 1976). مصدر سابق.
15. مِلْمان، يوسي. مصدر سابق.

سلوك الدولة بعد يوم الأرض

تراجعت الدولة مؤقّتًا عن مواصلة مصادرة الأراضي وعن المخطّط المباشر في ما يتعلّق بأراضي الملّ أو المنطقة العسكريّة المغلقة حاملة الرقم 9، وفي العديد من المناطق.

يتطرّق سعدي تفصيليًّا إلى الخطّة الخمسيّة للسنوات 1968-1972 التي تبلورت في اللجنة المركزيّة للأمن والتي أشرف عليها وقتذاك مستشار الشؤون العربيّة، شموئيل طوليدانو، وهي ما اعتمده كِنِيج لاحقًا في مخطّط تهويد الجليل، وهو الوثيقة التي تحمل اسمه إعلاميًّا.[16]

شكّل عقد السبعينيّات وما تضمّنه من بدايات تنظيم المجتمع العربيّ عوامل صادمة للقوّة الحاكمة في إسرائيل ولرتابة السلطة واستمراريّتها وبذلك استمراريّة أساليبها. وهذا ما عبّر عنه يسرائيل كِنِيج في الملحق الذي أضافه بعد يوم الأرض إلى الوثيقة، والذي سنأتي على ذكره لاحقًا. من الصعب التكهّن كيف كانت الدولة ستتعامل مع نتائج يوم الأرض لو بقي المعراخ في الحكم بقيادة شمعون پيرس ويِتسحاق رابين، إذ إنّ يوم الأرض -بوصفه حالةً وتحوُّلًا لا مجرّد حدث- شكّل ردًّا حاسمًا على المخطّطات البعيدة الأمد لهذا الحزب المؤسِّس للدولة ولسياساتها.

شكّلت هذه المرحلة النهضة الكبرى في بناء المؤسّسات الوطنيّة: لجنة الدفاع عن الأراضي؛ لجنة رؤساء السلطات المحلّيّة العربيّة؛ لجنة المتابعة العليا؛ لجنة المبادرة الدرزيّة؛ اتّحاد ولجان الطلّاب العرب؛ اتّحاد الطلّاب الثانويّين العرب؛ اتّحاد الأكاديميّين في الناصرة؛ اتّحادات خرّيجي الجامعات في بلدان مختلفة (كشفاعمرو -على سبيل المثال). كما شهدت حالة نهضة ثقافيّة وفنّيّة تأثّرت من الحالة الفلسطينيّة العامّة وأثّرت فيها، وبات أدب المقاومة جامعًا للشعب.

في الملحق الذي كتبه بعد يوم الأرض يسرائيل كِنِيج، متصرّف لواء الشمال في وزارة الداخليّة، ظهرت الصدمة وحالة البلبلة التي أصابت المؤسّسة الحاكمة، وبخلاف الوثيقة الأصليّة التي كُتِبت وعُمِل بها سرّيًّا في العام 1975، وكُشف عنها على الرغم من تصنيفها «سرّيّة للغاية» في أعقاب يوم الأرض، والتي حدّد فيها يسرائيل كِنِيج تفصيليًّا كلّ الخطوات السياسيّة والتنفيذيّة التي ينبغي القيام بها أو تخطيطها. جاء في الملحق: «نشأ لأوّل مرّة منذ قيام الدولة وضع تماثل فيه جميع العرب عن وعي وعلنًا، وخلافًا لطلب الحكومة، مع مطلب سياسيّ قوميّ عربيّ متطرّف واستعدّوا نفسيًّا للأعمال وتحقيقها. وأكثر من ذلك فإنّ معظم أجزاء الجمهور العربيّ برّرت وتبرّر أعمال المشاغبين المعتدين على قوّات الأمن وتتوافق معهم في ذلك علنًا وتعلن ذلك».[17]

في هذا الملحق فيه ما يدلّ على تموْضُع الدولة -ولو مؤقّتًا- في خانة ردّ الفعل على حدث مفصليّ ينظّمه الفلسطينيّون وبه وفيه مؤشّر لقوّة التحوّلات الحاصلة. وقد شهدت هذه المرحلة كذلك، نتيجة مصادرة الأراضي وهدم الدولة لبنْية الاقتصاد العائليّ المبنيّ على الأرض، تحوُّلًا شعبيًّا مألوفًا في توجُّه الجيل الشابّ العربيّ نحو الدراسة الجامعيّة، وفي المقابل تعزّزت الحركة الطلّابيّة العربيّة متمثّلة باتّحاد ولجان الطلّاب العرب في الجامعات الإسرائيليّة التي باتت ساحاتها وقاعاتها حيّزًا للتبلور السياسيّ الوطنيّ، ولا سيّما في الصراع مع قوى اليمين الإسرائيليّ الدمويّ وبالتحالف مع يسار مُناوئ في غالبيّته للصهيونيّة، وداخليًّا في التنافس والنقاش بين تيّار الحزب الشيوعيّ والجبهة من جهة، وأبناء البلد والحركة الوطنيّة التقدّميّة من جهة، وهذا ما عزّز الحركة الطلّابيّة وأفضى إلى تعزيز مصداقيّة هيئات الطلّاب العرب وبَلْوَرة الاتّحاد القطْريّ للطلّاب العرب ولجنة الطلّاب العرب في كلّ جامعة لتَكُون الهيئاتِ التمثيليّةَ الوحيدة المنتخَبة من جمهورها على أساس قوميّ وتمثيل مباشر. وكردّ فعل، تصاعدت السياسة الإسرائيليّة القمعيّة التي قادها جهاز الشاباك

16. سعدي، أحمد. مصدر سابق. ص 90–92.

17. معهد إميل توما للدراسات الفلسطينيّة والإسرائيليّة. (2016). **40 عامًا - يوم الأرض انتصار وحدة الصفّ الكفاحيّة**. ص 144.

وعصابات حضرت إلى الجامعات تشبه من حيث النمط قيامَ عصابات سياسيّة إسرائيليّة بالاعتداء على الأحياء العربيّة في هبّة الكرامة عام 2021. وقد أثّرت الحركة الطلّابيّة التي تعزّزت بروح يوم الأرض على مُجْمَل العمل السياسيّ العربيّ الفلسطينيّ الحزبيّ، وكذلك على نماذج المواجهة مع السياسة العدوانيّة الإسرائيليّة وأنماط تدخُّلها لكسر هذه الهيئات وهذه الروح.[18]

بنظرة متفحّصة، يتكشّف لنا أنّ نموذج يوم الأرض وتنظيمه قد أثبت أنّ القوّة المنظِّمة للفلسطينيّين قادرة على ثَنْيِ الدولة عن مشاريعها وتعطيل أهدافها. لقد وضع يوم الأرض الفلسطينيّين على جدول أعمال الرأي العامّ الإسرائيليّ، وهو كذلك نتاج الأجيال الشابّة التي انطلقت إلى المَرافق الإسرائيليّة للدراسة الجامعيّة أو للعمل، وشكّل أيضًا موضوعًا أشغل على نحوٍ مكثَّف الأكاديميا ومراكزَ الأبحاث الاجتماعيّة والسياسيّة، إذ زاد تخبّط الدولة في الحسم بخيارات تعاملها مع هذا الجمهور.

2. هبّة القدس والأقصى

إحدى السِّمات المميِّزة لمستوى التنظيم المجتمعيّ في أيلول من العام 2000 كانت ضمور جيل مؤسَّسات يوم الأرض. فقد انتهت وانحلّت لجنة الدفاع عن الأراضي، وانتهت حقبة لجان واتّحاد الطلّاب العرب في الجامعات الإسرائيليّة -وإن لم يتوقّف دَوْر الحركة الطلّابيّة-، وانتهت اللجنة القطْريّة للطلّاب الثانويّين العرب، وكذلك اتّحادات الأكاديميّين وغيرها. في المقابل، تعزّزت التعدُّديّة السياسيّة ودَوْر الحركة السياسيّة، كما شهدت الفترة نهضة تيّارَيْن هما الحركة الإسلاميّة والتيّار القوميّ متمثّلًا بالتجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ، وأسهمت التعدُّديّة السياسيّة الحزبيّة والتيّاراتيّة في تعزيز دَوْر لجنة المتابعة العليا. كما تمثّلت إحدى الميزات البارزة لهذه المرحلة في حضور قويّ ومؤثّر للجيل الجديد من المنظّمات الأهليّة وغير الحكوميّة، وتطوُّر الخطاب الحقوقيّ والحقوق الجماعيّة وحقوق الشعب الفلسطينيّ (كالعودة -على سبيل المثال) والهيئات الجامعة، وفكرة الانتخاب المباشر للجنة المتابعة وغيرها، كما أسهَمَ في إنتاج المعرفة وفي السعي للإسهام من خلال التنظيم المجتمعيّ ومن خلال بلورة تصوُّرات رؤيويّة للمستقبل. كما أثبت هذا الجيل من المؤسَّسات قدرته على مخاطَبة العالَم وطرح قضايا الجماهير العربيّة الفلسطينيّة على جدول أعمال الرأي العامّ العالميّ، ولا سيّما الحقوقيّ والشعبيّ التضامنيّ، وحتّى ظهور فكرة طلب الحماية الدوليّة وعلى نحوٍ مناقض لِما نصّت عليه اتّفاقيّات أوسلو عام 1993 واتّفاقيّة باريس عام 1994 والتي تقضي بعدم تدخّل السلطة الفلسطينيّة الناشئة في ما يحصل في إسرائيل، ودون القيام بأيّ دَوْر داخلها بما يشمل علاقتها بفلسطينيّي الداخل.

منذ العام 2000 على نحوٍ حصريّ، ونظرًا لتزامن وتداخل الانتفاضة الثانية والهبّة في أيّامها الأولى من جانبَيِ الخطّ الأخضر، ونظرًا لأنّ محورها كان قضيّة القدس والمسجد الأقصى، ولقرار إسرائيل الإستراتيجيّ بأنّه لا شريك فلسطينيّ للسلام، وهو القول الذي يُعْزى إلى رئيس الحكومة آنذاك إيهود براك (من حزب العمل آنذاك)، ردًّا على رفض الزعيم الفلسطينيّ ياسر عرفات التنازل عن الحقّ الفلسطينيّ في القدس والمقدّسات وحقّ العودة.

ساد خطاب الهُويّة ومحوريّة وعي الهُويّة -سواء ببعدها الوطنيّ الواسع أم بالبعد الدينيّ- في شرائح وأوساط واسعة، وقد رافقتها قطيعة بين العرب واليهود، ولا سيّما في مجالات الثقافة والترفيه والحياة الاجتماعيّة والخدمات، كما رافقها خطاب جديد إسرائيليّ بالأساس يتحدّث عن أنّ الشباب العربيّ يواجه الإسرائيليّ بِـ «نِدّيّة».[19]

18. مخّول، أمير. (2020، أيلول). الحركة الطلّابيّة العربيّة في الجامعات الإسرائيليّة والصدام بين جيل يوم الأرض والمؤسَّسة الحاكمة. سرديّة ذاتيّة، 2.
19. رابينوڤتش، داني؛ وَأبو بكر، خولة. (2002). **الجيل المنتصب القامة** («هَدور هَزَكُوف»). تل أبيب: كيتِر. [بالعبريّة]

صدمت الهبّةُ وحجمُها الشعبيُّ المؤسّسةَ الأمنيّة. فعلى الرغم من انسداد الأفق الإسرائيليّ الفلسطينيّ العامّ، الدولة غير قادرة على اعتماد فكرة الـ «لا شريك» في التعامل مع المواطنين فيها، كي لا تفقد سيادتها من وجهة نظرها هي. سارعت الدولة إلى تعيين لجنة تحقيق رسميّة، حملت اسم القاضي الذي تولّى رئاستها (تيودور أور)، وحتّى خلال المواجهات كانت ثمّة مساعٍ حكوميّة لاحتواء الأحداث ومنْع اتّساعها، ولا سيّما في أعقاب سقوط الشهداء الثلاثة عشر. وكان المسعى هو عرض خطّة حكوميّة بأربعة مليارات شيكل للبلدات العربيّة. بنظرة مُراجِعة لتلك المرحلة، نلاحظ أنّه جرى تأسيس لجنة ذوي الشهداء التي تمتّعت بقيمة أخلاقيّة معنويّة وسياسيّة، وكان ثمّة فضل في تأسيسها يعود إلى منظّمات المجتمع الأهليّ والمدنيّ واعتمدتها لجنة المتابعة العليا، وقد أدّت دَوْرًا جوهريًّا إلى جانب مركز عدالة ولجنة المتابعة العليا في بَلْوَرة الخطاب أمام لجنة أور، وكان فتح مداولاتها للبثّ المباشر للجمهور قد ضاعف دَوْر هذه المؤسّسات. لجأت الحكومات المتعاقبة في ما بعد إلى نموذج «الطرق الالتفافيّة» بتعيين لجنة لپيد بقيادة نائب رئيس الحكومة يوسف لپيد، لتنظر في تنفيذ توصيات لجنة أور ومتابعتها، لكن على نحوٍ فعليّ كان دَوْرها عدم تنفيذ التوصيات التي تتطلّب تغييرًا في المنظومة التمييزيّة العنصريّة ذاتها. بل لقد جرى فعليًّا تطبيق التوصيات المتعلّقة بالقيادات العربيّة، والتي جرى التطرّق إليها. كذلك تطوّرت «الطرق الالتفافيّة» لاحقًا لتُحِيل كلّ مطالب وإنجازات الجماهير العربيّة إلى المستوى التنفيذيّ البيروقراطيّ في الوزارات غيرِ المخوَّل بالحسم في السياسات، بل كان مخوَّلًا في الإجراء التنفيذيّ.

إنَّ تحكُّم الدولة والحكومة والوزارات والمؤسَّسات القوميّة اليهوديّة والمؤسَّسات الرسميّة أو شبه الرسميّة بأدوات تنفيذ ما ينجزه الفلسطينيّون في نضالاتهم المباشرة أو غير المباشرة، هذا التحكّم يجعل الإنجازات مبتورة بخلاف الإنجازات التي يحقّقها الفلسطينيّون من خلال بناء مؤسّساتهم وتنظيمهم وخطابهم، وثقافيًّا بنوع من الكيانيّة والبناء الذاتيّ. وتُعتبَر هذه السيطرة والتحكّم بمثابة أداة نافذة من أدوات الضبط والهيمنة.

كانت استنتاجات لجنة أور هامّة بفضل القوّة الجماهيريّة والأخلاقيّة الفلسطينيّة التي وقفت في وجهها طَوال فترة عملها، وأقصد لجنةَ أهالي الشهداء ولجنةَ المتابعة، والخطابَ الحقوقيّ لمركز «عدالة»، والمطالَباتِ الشعبيّةَ بالحماية الدوليّة، وطرْحَ الموضوع في المحافل الدوليّة. وعلى الرغم من تعرُّضها لدَوْر القيادات الفلسطينيّة في الداخل -بينما سعت لجنة لپيد إلى الالتفاف على التوصيات التي تتعلّق بالقيادات الإسرائيليّة السياسيّة والشرطويّة- فإنّ التوصيات بشأن قيادات المجتمع الفلسطينيّ قد طُبِّقت تمامًا؛ إذ منذ العام 2004 حصل تحوُّل في الملاحَقات السياسيّة لم يحصل منذ عقود، وحصريًّا منذ انتهاء نظام الحكم العسكريّ رسميًّا. في هذه الملاحَقات، كانت الحركة الإسلاميّة ورئيسها الشيخ رائد صلاح هدفًا أساسيًّا، بدءًا باقتحامات الشاباك والشرطة لمقارّها وإغلاق الجمعيّات التابعة لها ومصادرة أموالها، ومن ثَمّ الاقتحام المتزامن لعدّة مواقع واعتقال قادتها والحكم على قياداتها بالسَّجن، ولاحقًا حظْر هذه الحركة حسب القانون الإسرائيليّ والإعلان عنها أنّها خارج القانون وحلّ مؤسّساتها، الأمر الذي كان له كبير الأثر وأحدث خللًا في مجْمَل التوازنات السياسيّة والعمل السياسيّ العربيّ الفلسطينيّ الذي نرى نتائجه في الوقت الراهن.

التيّار الآخر الذي لُوحِقَ في هذه الفترة كان التيّار القوميّ بقيادة التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ، سواء في سياق ما نسبوه إليه من التحريض ثمّ العلاقة مع عميل أجنبيّ، وتلاها مشروع التواصل الشعبيّ مع سوريا وضمن ذلك حركة المعروفيّين الأحرار التي لوحقت وسُجِن رئيسها سعيد نفّاع. كذلك تعاظَمَ دَوْر جهاز الأمن العامّ والملاحَقات السياسيّة، ولم يكن من قَبيل المصادفة أن انبثقت عن لجنة المتابعة العليا اللجنةُ الشعبيّة للدفاع عن الحرّيّات، بغية التصدّي للملاحَقات السياسيّة. فضلًا عن هذا، لُوحِقت المؤسّسات الأهليّة والحقوقيّة والجماهيريّة التي رأت فيها الدولة عنوانًا في «تطرُّف العرب»، وكانت الهجمة على مصادر تمويلها والتأثير عليها، وتشديد الرقابة -ولا سيّما الرقابة السياسيّة- من خلال منظومات صهيونيّة عالميّة (NGO

Monitor) ووزارة الشؤون الإستراتيجيّة. بموازاة ذلك، لجأت الدولة إلى اعتماد سياسات الاحتواء والسعي إلى الانفتاح في مجالات التشغيل والمَرافق الاقتصاديّة، وإلى مضاعفة الميزانيّات للسلطات المحلّيّة العربيّة، كما عزّزت المساعي للتمييز بين «المتطرّفين والمعتدلين» لتبرير ملاحقة الأوّلين والسعي لضرب مشاريعهم وهدم بنْيتهم، مقابل استيعاب أوسع «للمعتدلين».

أحد التطوُّرات التي نتجت عن الانشغال بالهُويّة وتجزئة الحالة الفلسطينيّة بعد أوسلو كان السعي إلى وضع تصوُّرات جماعيّة لوضعيّة الفلسطينيّين في إسرائيل وموقفهم من الدولة وموقعهم في قضيّة شعبهم وأفق تطوُّرهم المستقبليّ وآفاق الحلّ، وهي بالأساس جاءت نتاجًا لدَوْر منظّمات العمل الأهليّ واستقطبت اهتمامًا واسعًا فلسطينيًّا وإسرائيليًّا وعالميًّا، وقد يكون من المفيد بحث مدى الأثر[٢٠] على الرغم من عدم تبنّي الأحزاب والحركات السياسيّة لهذه الوثائق، فإنّ أثرها قد ظهر في تأثيرها على الخطاب السياسيّ العامّ ومفرداته، وكذلك باتت مرجعًا في الثقافة السياسيّة للفلسطينيّين في الداخل.

بنظرة إلى التعامل الإسرائيليّ مع أثر هبّة القدس والأقصى والسياق الأوسع للانتفاضة الثانية على السياسات الإسرائيليّة، يلاحَظ تحوُّل ينحو إلى التشديد على إستراتيجيّات التصعيد والعدائيّة والتعامل مع الفلسطينيّين المواطنين فيها على أنّهم في أيّة مواجهة مستقبليّة قد يكونون جزءًا من «العدوّ»، وهو ما اتّضحت معالمه أكثر في هبّة الكرامة.

3. هبّة الكرامة

بدأت هبّة الكرامة حدثًا متدحرجًا من صمود أهالي حيّ الشيخ جرّاح في وجه الإخلاء والاستيطان، تلته مواجهات باب العامود لصدّ مساعي الاحتلال لمنع تجمهر الشباب المقدسيّ في الأمسيات الرمضانيّة، ثمّ الاعتداء على الأقصى والتصريح بمسيرة المستوطنين في القدس، وتبع ذلك إطلاقُ الصواريخ من غزّة لمنع هذه المسيرة بعد ضبط إيقاع سياسيّ لها، وما تبعها من عدوان إسرائيليّ على غزّة.

في عام 2021، تفاجأت الشرطة -وَفقًا لِما حدّد قائدها العامّ- من سَعَة بؤر الأحداث التي غطّت كلّ البلاد على نحوٍ متزامن. وسرعة التحريك والتنسيق بين الأنشطة المختلفة، وهو نتاج الإتقان الكامل للجيل الصاعد لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعيّ والإعلام الاجتماعيّ، وهو ما بات أداةَ تجنيد وأداةَ تحفيز وأداة إعلاميّة محلّيّة وعالميّة ذات جدوى غير مألوفة من قَبْل. ولم يكن من قَبيل المصادَفة أنْ قام الشاباك بتعقُّب مجموعات الواتساب والتيكتوك وغيرها لمتابعة الأنشطة والسعي لردع المجموعات الشبابيّة، ومن ثَمّ انتقل إلى التهديد المباشر من خلال رسائل نصّيّة.

حدّد وزير الأمن چانتس ثلاثة أهداف للحرب؛ الأوّل والثاني من بينها عسكريّان، وثمّة هدف ثالث لافت هو «دعم الاعتدال في المنطقة». وركّز المؤتمر الصحفيّ المنعقِد في الـ 16 من أيّار، بمشاركة نتنياهو وقائد الأركان كوخافي، على الفلسطينيّين مواطني إسرائيل بلغة الترويج لِـ «الاعتدال»، والترهيب تجاه «التطرُّف» («الذي يشكّل أقلّيّة جِدّيّة بينهم لكنّه ليس الغالبيّة» -على حدّ تعبير رئيس الوزراء).[21]

على الصعيد السياسيّ العربيّ المحلّيّ، شهدت هبّة الكرامة الفجوة الأعمق بين الهيئات والحركة السياسيّة من جهة، والحراكات في الشارع من جهة أخرى. والحراكات بطبيعتها فيها تكثيف للعنفوان مقابل أمد عمل

20. وثيقة حيفا، ووثيقة التصوُّر المستقبليّ، ووثيقة عدالة.

21. رئيس حكومة إسرائيل (@IsraelPM). (2021، 16 أيّار). **بثّ مباشر: رئيس الحكومة نتنياهو، وزير الأمن چانتس، ورئيس الأركان كوخافي في تصريحات مشتركة للإعلام** (فيديو). يوتيوب. [بالعبريّة].

قصير، وقواعد لعبة المراكَمة مختلفة ولا تشهد ثباتًا. على الرغم من ذلك، كانت الحراكات صاحبة الحضور الأقوى والأوسع في المواجهات.

عزّزت الهبّة خطاب الحراكات الذي لم يتوقّف عند الهُويّة، بل عبّر عن وَحدة القضيّة ووعي القضيّة القاضي بأنّ الفلسطينيّين في كلّ موقع مسؤولون عن الفلسطينيّين في كلّ موقع. بل لقد تراجع منسوب أثر الخصوصيّة، كما تميّزت بالطابع الشعبيّ والشبابيّ، وقامت الحراكات الشبابيّة بدَوْر محوريّ فيها وكذلك وسائل التواصل الاجتماعيّ. وتعزّز الوعي للخطاب الثقافيّ ولبدائل أدوات التحرُّك الشعبيّ: من التجنيد والتعبئة السياسيّة الحزبيّة والمؤسّساتيّة، إلى وسائل التواصل الاجتماعيّ الفائقة السرعة ووتيرة التفاعل.

إحدى سِمات الحضور الشبابيّ كانت عنفوان هذا الحضور المزوَّد بالإمكانيّات الإعلاميّة (التواصل الاجتماعيّ) التي باتت جزءًا منه، إضافة إلى قدرات لافتة على مخاطَبة العالَم وخلق رأي عامّ عالميّ، كما أنّ وسائل التواصل الاجتماعيّ قد أوجدت مكانًا لِلُحمة الشعب الفلسطينيّ والتقائه في مساحاتها الافتراضيّة. وقد أثبت الشباب الفلسطينيّ بهذه الأدوات تفوُّقَه على المؤسّسة الإعلاميّة الإسرائيليّة المدجَّجة بالكوادر والإمكانيّات، والتي تعاملت بعداء صارخ تجاه الفلسطينيّين في كلّ مكان، ولا سيّما مواطني الدولة، واعتبرتهم أعداء، بينما تصرَّفَ غالبيّة الإعلاميّين والإعلاميّات الإسرائيليّين وكأنّهم جنود في خضمّ حرب. الأجواء التي خلقها الإعلام الإسرائيليّ زادت من عنف الشرطة المفْرِط خلال الاعتقالات في اقتياد المعتقَلات والمعتقَلين، بل كذلك بعد الاعتقال،[22] كما أنّ اختراق الشاباك لعدد من مجموعات التواصل من خلال برمجيّات الواتساب والتيكتوك هي مؤشّر إلى ما يضمره المستقبل من زيادة الاستخدام للتعقُّب السيبرانيّ، الذي نتيجة لسَعَة الحراكات الشعبيّة لا يستطيع أن يتعقّبها كلّها، ولذا من الممكن أن تسعى الدولة إلى ممارسة سياسة الترهيب ابتغاءَ الردع.

أضف إلى هذا أنّ ممارسة السياسات في داخل حدود الرابع من حزيران وفي المناطق المصنّفة «ج» في الضفّة الغربيّة وأنحاء القدس باتت هي ذاتها،[23] في حين أنّ القوى الوسيطة -كما الهيئات الوسيطة بين الدولة والعرب- تتآكل وتكاد تختفي. كذلك حدثت عمليّة تآكل في الكوابح لعنف السلطة الحاكمة ولا سيّما التغيُّر الحاصل في دَوْر الجهاز القضائيّ، وفي حال الصدام ليس ثمّة قوى سياسيّة بَيْنيّة ولا منظومات بَيْنيّة، ليصبح الأمن والسياسة والقضاء والإعلام في «خندق» واحد مُعادٍ.

حملة الاعتقالات الواسعة بين الأجيال الصاعدة، والتي قاربت على ثلاثة آلاف، ومئات لوائح الاتّهام، وما صاحَبَها من عنف وضغط الشاباك على النيابة العامّة والجهاز القضائيّ بالتصعيد في بنود لوائح الاتّهام والأحكام، كلّ ذاك هو مؤشّر لِما قد يحصل مستقبَلًا. فضلًا على هذا، باتت تعقُّبُ جهاز الأمن العامّ لشبكات التواصل الاجتماعيّ بين مجموعات الشباب العرب نمطَ عمل، تغذّى من طوارئ الكورونا لكنّه لم يتوقّف هناك. لقد باتت شبكات الكاميرات في البلدات العربيّة التي زرعها الشاباك والشرطة تغطّي كلَّ شوارع وساحات البلدات وكلَّ تحرّك فيها، إلّا أنّها لا تُستخدم من أجل محاربة الجريمة كما أُعلن، بل تُستخدَم في الأساس لتعقُّب التحرُّكات السياسيّة الشعبيّة.

22. عدالة. (2021، 7 حزيران). تعذيب وتنكيل في محطّة الشرطة المسكوبيّة في الناصرة مطلع الهبّة. بيان صحفيّ. عدالة.
23. زيداني، سعيد. (2022، كانون الثاني). الثالوث المشتهى: الأرض والهُويّة والسيادة. عرب 48.

عَسْكرة القرار السياسيّ

إذا كانت دوائر صنع القرار بدءًا من عام 1948 قد تراوحت بين الجهاز الأمنيّ الداخليّ (الشاباك) ومكتب رئيس الحكومة، وقيادات المؤسّسات الصهيونيّة ولجان سرّيّة أخرى، فمن اللافت أنّ الجيش الإسرائيليّ بدأ يتعامل جليًّا في قراءة التحدّيات التي يفرضها المواطنون الفلسطينيّون على عمليّاته.

قيام الجيش ببحث سلوك المواطنين الفلسطينيّين يسلّط الضوءَ أيضًا على ما حدث تحت غطاء طوارئ الكورونا، حيث تعمَّقَ آنذاك وجود الجيش في البلدات العربيّة، وكانت ثمّة مساعٍ حثيثة لتطبيع هذا الحضور إعلاميًّا واجتماعيًّا. كذلك شهدت المرحلة تدريبات عسكريّة إسرائيليّة في بلدات عربيّة، تحت المسمّى «محاكاة احتلال بلدات شبيهة في لبنان».[24] في الحالتين، ثمّة نظرة عسكريّة إلى وجود الفلسطينيّين في وطنهم تنضاف إلى دوائر صنع السياسات.

تقوم الإستراتيجيّة الإسرائيليّة على تجاوز مسألة فلسطين ووضعها في خانة إدارة الصراع وضبط إيقاعه كي لا يعوّق المشاريع الإقليميّة الإسرائيليّة العربيّة. ولذا فإنّ منسوب الرقابة والضبط المتعدّد الأوجه يزداد تجاه الفلسطينيّين مواطني الدولة، وذلك للاستفادة منهم في مشاريعها الإقليميّة. التفتيت الذي حصل للقائمة المشتركة قد يُنظَر إليه حزبيًّا، وقد يُنظر إليه على أنّه نتاج تغيُّر في سياسة الدولة حين بدأ التنافس على تجنيد دعم عربيّ للائتلاف الحاكم من قِبل نتنياهو ومن قِبل لپيد وبِنِت. لم يكن هذا الأمر مجرّد تكتيكات لدى طرفٍ ما، بل لقد تحوّل إلى إستراتيجيّة دولة ومنظومتها الحاكمة، وبهذا المفهوم فإنّ انضمام حزب عربيّ إلى الائتلاف الحاكم هو تعبير عن تغيُّرات عميقة في الحركة السياسيّة العربيّة ودَوْرها وأدائها، وهو إنجاز للدولة ناتج عن مردود مشاريعها، وهو تحدٍّ جوهريّ وغير مؤقّت لمجْمَل الحركة السياسيّة العربيّة.

خلاصة

تملك الدولة أدوات الضبط ذات السطوة القمعيّة، وتملك أدوات الاحتواء على تنوُّعها، وهي تصبّ في إستراتيجيّات الضبط.

التحوُّل التاريخيّ في أدوات القرار السياسيّ والأمنيّ في ما يخصّ الفلسطينيّين هو تحوُّل ملموس في الأدوات، لكن دون الخروج عن الأهداف العليا ذات الصلة بالأرض والديمجرافيا وجوهر الدولة.

لن تتراجع الدولة عن سياستها في «محاربة التطرّف وتشجيع الاعتدال» وَ «الدفع نحو فكّ الارتباط بين الجمهور العربيّ الفلسطيني والقضيّة الفلسطينيّة».

اعتماد إستراتيجيّات الحرب المدمَجة (الهيبراديّة) وغير المعلَنة هو نتاج الفكرة المؤسِّسة العميقة أنّ العرب الفلسطينيّين في إسرائيل هم ضمن جبهات الأعداء المتزامنة، والسعي إلى تفكيك قدراتهم النضاليّة -ولا سيّما الشباب- يتأتّى من خلال استخدام آليّات الترهيب. ومن هذه الإستراتيجيّات سعي إسرائيل إلى الاستفادة من علاقاتها العربيّة الإقليميّة المتطوّرة في محاربة «التطرّف» وتشجيع «الاعتدال»، وكذلك استثمار وجود حزب عربيّ في الائتلاف الحاكم لتعميق سياسة التفتيت.

مواقع اتّخاذ القرار السياسيّ الإستراتيجيّ في ما يتعلّق بالجماهير العربيّة هي خارج المستوى الوزاريّ، بل إنّها تخضع للهَيْمنة الأَمنيّة منذ كانت اللجنة المركزيّة للأمن حتّى وجود مجلس الأمن القوميّ والشاباك.

24. والّا (@WallaNews). (2021، 10 تشرين الثاني). في إطار تدريب، الجيش الإسرائيليّ أدخل جنودًا ومَرْكبات عسكريّة إلى أمّ الفحم @yoavetiel (تغريدة). (تويتر). [بالعبريّة].

تتكرّر سياسات الدولة في عدّة مستويات وفي عدّة مراحل ضمن النمط الفكريّ الصهيونيّ السائد، ومن شأن المرحلة القادمة أن تشهد المزيد من عَسْكَرة السياسة الإسرائيليّة المتعلّقة بالعرب الفلسطينيّين، والتعامل معهم من منظار الحرب المدمجة التي تشمل القمع والرقابة وكذلك الاحتواء والتفتيت.

تاريخيًّا، كما هو الشأن اليوم، الفلسطينيّون ليسوا مجرّد متلقّين للسياسات والممارسات الإسرائيليّة، بل هم قادرون على التأثير واستخدام قدراتهم الذاتيّة وكذلك قدراتهم على التواصل مع العالم.

التحدّي الكبير للحركة السياسيّة، وأمام لجنة المتابعة وأمام الحراكات الشعبيّة، هو الاستعداد المشترك لتدارك حالة الابتعاد التي برزت في هبّة الكرامة، وتطوير المرجعيّات الجامعة بناء على ذلك.

مدى الكرمل
المركز العربي للدراسات
الاجتماعية التطبيقية